الأسس الاقتصادية والتنموية في الدستور اليمني الجديد

المطلوب من المتحاورين في الحوار الوطني بصورة أساسية التوصل إلى توافق علمي وموضوعي قبل التوافق السياسي حول القضايا الأساسية الاقتصادية التنموية والاجتماعية التي سيتم تضمينها في الدستور اليمني الجديد

أ.د طه أحمد الفسيل

قبل أن يشارف مؤتمر الحوار الوطني على الانتهاء فإن من الأهمية إبراز القضايا والمسائل الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الدستور اليمني الجديد، والتي رغم أهميتها ودورها البارز في وصول الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية في اليمن إلى ما هي عليه حالياً، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل السلطة السياسية وحكومة الوفاق الوطني، وكذلك من قبل الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والمكونات الشبابية المشاركة في الحوار والتي ركزت جُل اهتمامها على القضايا والمسائل السياسية.

فأحداث التاريخ المعاصر تشير إلى أن القاسم المشترك بين الانتفاضات والثورات الشعبية التي قامت ضد الأنظمة السياسية المستبدة في معظم دول العالم، تتمثل في سعيها للخروج من حالة الفقر والتهميش وانعدام المساواة والعدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مستهدفة كذلك الحد من الفساد ومكافحته بعد أن استشرى واستفحل في كافة مفاصل هذه النظم.

في يمننا الحبيب، تتمثل الخطوة الأولى في تأسيس نظام سياسي واقتصادي واجتماعي في اليمن، ويتطلب ذلك بالضرورة أن يؤسس الدستور اليمني القادم لعقدٍ اجتماعي جديد يترجم اقتصادياً واجتماعياً من خلال تحديد توجهات اقتصادية واجتماعية صريحة تؤسس للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة التي تلبي طموحات وآمال الشعب اليمني وتطلعاته وتضمن له الحياة الكريمة والعيش الكريم، وكذلك وسائل تطبيقها. صحيح أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بحكم طبيعتها، هي إجراءات تتبدل وتتكيف ويشترط فيها أن تتأقلم لزوما مع المشاكل المطروحة، إلا أنه من المستحب كذلك أن تتوفر أرضية ومرجعية دستورية لهذه السياسات بحيث لا تنحرف أو تزيغ عن مرتكزات العقد الاجتماعي المتفق عليه والمتضمن في الدستور.

ولذلك، فإنه من باب المسئولية الوطنية التنبيه بأهمية المسائل والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتي يجب أن تحظى على الأقل بنفس الاهتمام بالمسائل السياسية , خاصة وأن المناخ الفكري العام السائد حالياً في اليمن لا يزال مركزا جل اهتمامه, إن لم يكن مهووسا ومطبوعا، على المسائل والجوانب السياسية، كذلك تمر اليمن حاليا بلحظة تاريخية فاصلة وغير مسبوقة في تاريخها المعاصر، ممثلا بالتغيير السياسي الكبير والذي لا بد أن يتعزز ويكتمل بإحداث التغيير الاقتصادي والتنموي والاجتماعي بصورة حقيقية وجذرية، وبما يعزز متطلبات واحتياجات التغيير السياسي الذي حدث، وفي الوقت نفسه يلبي يحقق أمال وطموحات الشعب اليمني وتضحياته وصبره الطويل.

بناء على ما سبق، اعتقد بأن المطلوب من المتحاورين في الحوار الوطني بصورة أساسية التوصل إلى توافق علمي وموضوعي قبل التوافق السياسي حول القضايا الأساسية الاقتصادية التنموية والاجتماعية التي سيتم تضمينها في الدستور اليمني الجديد، وتبرز هنا قضيتان في غاية الأهمية، تتمثلان في تحديد كل من الأهداف الاقتصادية التنموية للدولة اليَمنية الحديثة، وشكل النظام الاقتصادي المنشود، باعتبارها تشكل القاعدة الأساس التي سترتكز عليها بقية الأسس والمبادئ الأخرى.

فمصدر الخلل الأول في الدستور اليمني الساري يتمثل في الأسس الاقتصادية، وبالذات عدم إشارته مطلقاً لأي أهداف اقتصادية تنموية واجتماعية للدولة أو النظام الاقتصادي. فالمادة السابعة من الدستور اليمني الساري تنص " يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وبما يعزز الاستقلال الوطني وباعتماد المبادئ التالية".وقد اتضح خلال السنوات الماضية بأن هذه المادة اطلقت العنان الحرية الكاملة لكافة الأنشطة الاقتصادية بدون توجيهها نحو تحقيق أهداف اقتصادية تنموية وطنية محددة، وكذلك دون تحديد طبيعة الدور الاقتصادي التنموي والاجتماعي، والرقابي الإشرافي للدولة، ودون تحميل القطاع الخاص مسئوليات ومهام محددة. وقد أدى كل ذلك إلى جعل الغلبة للمصالح الشخصية للأفراد وسيادتها كدافع أساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية، لا في القطاع الخاص فحسب وإنما أيضاً في كافة أنشطة الدولة وقطاعاتها. لذلك لم يحظ دافع تحقيق مصلحة المجتمع اليمني بأي أهمية إلا في إطار المصالح الشخصية. وقد أثبتت التجربة خلال السنوات الماضية أن هذه الحرية كانت لها نتائج وخيمة الأداء الاقتصادي اليمني وعلى الأوضاع المعيشية والاجتماعية للمواطنين، ولم تتمكن اليمن من بناء قاعدة اقتصادية وطنية سليمة.

ولذلك، تتمثل الخطوة الأولى في ضرورة توصل المتحاورين إلى اتفاق حول طبيعة الأهداف الاقتصادية التنموية والاجتماعية التي يتوخاها غالبية الشعب وتلبي أمالهم وتطلعاتهم، استناداً إلى التشخيص العلمي والموضوعي لطبيعة أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والتحديات والمشاكل التي تواجهنا، ثم نبدأ بعد ذلك البحث عن المبادئ الاقتصادية التي من شأنها المساهمة في تحقيق تلك الأهداف. بعبارة أخرى يتم اختيار النموذج بناء على الأهداف التي تم تحديدها والتوافق عليها وليس قبلها.

وبالنسبة لتحديد شكل النظام الاقتصادي المنشود، أرى بأن الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية في اليمن أمام خيارين أساسين، دون أن يعني ذلك الحصر والتقييد:

1. التوافق على تحديد هوية الاقتصاد اليمني في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي نظراً لما يتميز به من مرونة ومن توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبكونه نظاماً غير إيديولوجي، وأنه يتضمن آليات السوق الحر التي تتفق مع توجهات مجتمع المانحين لليمن. وينطبق الأمر نفسه بالنسبة لنموذج التنمية المستدامة، الشاملة والعادلة.

2. بذل الجهود لتطوير نموذج خاص باليمن، ونظراً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في اليمن اعتقد بأهمية تحديد الأهداف الاقتصادية التنموية والاجتماعية المنشودة، وبعد ذلك يتم تحديد شكل النظام الاقتصادي الذي سيتم التوافق عليه (أو على الأقل ملامح هذا النظام)، كون ذلك سيحد من الاختلالات والاختلافات مستقبلاً. كذلك، يتطلب النموذج الاقتصادي التنموي الجديد التزاماً دستورياً من قبل الدولة بالتنمية والعدالة الاجتماعية، والفاعلية الاقتصادية التنموية. أيضاً، سوف يساهم ذلك في تحديد طبيعة أدوار كل من الدولة، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحريك وتخصيص الموارد الاقتصادية، والتنسيق بين أنشطتها ومشاريعها، وكذا ترتيب الأولويات الاقتصادية والتنموية، وبالتالي ترشيد القرارات الأمر الذي سوف يساهم في الاستخدام الكفء والشامل للموارد الاقتصادية والمالية المتاحة، وكذا المساهمة نسبيا في التوزيع العادل للدخل القومي وثمار النمو الاقتصادي.

واخلص إلى القول، بأن تجريب المجرب خطأ، وبالتالي تحتاج بعض المقترحات الدستورية لفريق التنمية في الحوار الوطني إلى مراجعة علمية موضوعية بعيداً عن التوافقات السياسية الأنية والمصالح الضيقة، وبالذات فيما يتعلق بالمقترح الأول الخاص بطبيعة النظام الاقتصادي، وكذلك المتعلق بالتجارة والاستثمار.

وجهة مطر

أحمد غراب

الاحتباس الخضاري

> بسبب ازدياد درجات الجهل، وتلوث الوطنية بغبار المصالح، وارتفاع ثاني اكسيد النفاق، وانحباس رياح التغيير الحقيقي نحن نعاني من "الاحتباس الخضاري" - لا أقول الحضاري - فالحالة التي نعيشها هي حالة "مخضرية" بكل ما تعنيه الكلمة وكلمة مخضرية هذه قصتها قصة، فمن الحكايا التي نسمعها من كبار السن أن القذافي قال مرة للرئيس السلال: أيش رأيك لو مزجنا الدستور اليمني مع الكتاب الأخضر ؟! فرد عليه السلال رحمة الله عليه :عتقع مخضرية".

ما أعنيه بالمخضرية هو تداخل الأمور واشتباكها إلى درجة عدم تمايز الأمور، فالناس في الشارع اليمني يعيشون حاليا حالة حيرة شديدة في ظل التعقيد الحاصل والأكيد أن اليمن تمر حاليا بظروف مصيرية حرجة ونحن نبدو في حالنا كمن يقف أمام غرفة الانعاش بانتظار خروج الدكاترة ليطمئنوه بأن الحالة مستقرة وستكون أفضل بإذن الله.

الأكيد أيضاً أن هناك من لا يرد الاستقرار لليمن ومن لا هم لهم سوى مصالحهم ومساحات نفوذهم وهؤلاء لا يرون في اليمن سوى إنها خارطة تتقاسمها الأطراف المتصارعة.

والحاصل أن اليمن السعيد في حالة احتباس منع من ظهوره استمرار الجهل.

الجميع يعلم جيداً أن اليمن الآن على وشك كارثة اقتصادية بسبب تراجع عائدات النفط والخدمات الأساسية شبه غائبة والناس ضابحون ووضع البلد عاطل.

وقد جرت العادة عندما تفلس البلاد أن الحروب تظهر والجرائم تنتشر والكوارث تتوالى والفلتان يزداد حتى تأتي تسوية وتعهدات مانحين ثم تهدأ ثم تعود وهكذا دواليك حروب تذهب وحروب تأت ومشاكل لا تنتهي والناس ملوا من هذا كله وصاروا يبحثون عن الخلاص حتى يلتفتوا للبناء والتعمير والبحث عن فرص عمل.

باختصار الشعب يريد الخروج من حالة الصراعات المستمرة برؤية تضمن انتهاء التدهور الاقتصادي والفلتان الأمني والفساد وتفرز حكومة كفاءات تعتمد مقياس العمل لا حزبية ولا محاصصة.

لحظات ينتظرها اليمنيون بفارغ الصبر أقل ما يمكن أن توصف إنها حرجة ولسان حال الشعب المهم خلصونا نشتي نطلب الله ونشقى على عيالنا وننهض بإقتصاد بلدنا.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

نقاط على الحروف

المرأة ليست نصف المجتمع

أ.د. عبد الله الذيفاني

تعبنا من سماع المقولة المملة غير المنصفة أن المرأة نصف المجتمع، فهذه مقولة ظالمة، فالمجتمع يمكن أن يعيش معتمداً على نصفه، وقد لا يحتاج إلى النصف الأخر، فالمرء يمكن أن يأكل نصف التفاحة أو يأكلها كاملة أو بعضها، ولكنه لا يستطيع أن يستغني عن الطعام والشراب والنوم فهذه منظومة تقيم طاقته وتشده وتمكنه من الحياة والدأب والتفاعل،

فالمرأة ليست ترفاً زائداً يكمل النصف الآخر الأساسي، بل هي متداخلة تماماً مع كيان الرجل كما هو الرجل متداخل تماماً مع كيان المرأة، ويشكلان بهذا التداخل والتكامل دائرة فعل واحدة لا يمكن لأي منهما الاستغناء عن الآخر، والسير في حياته وإنتاج أفعاله وعواقبه بعيداً عن الآخر، فالتكامل في الأدوار والتكامل في الفعل والمنتج هو أساس هذا المخلوق" الإنسان" الذي خلقه الله من نفس واحدة وخلق منها الزوج، ثم بث الله سبحانه وتعالى منهما أي من الذكر والأنثى رجالا كثيرا ونساء..

والمدرك لهذه العلاقة التي كونها الصانع الحكيم يدرك أنها علاقة قائمة على الشراكة، وقائمة على حاجة كل طرف للآخر، وقائمة على التوحد في الوعي بالدور والشراكة، وبأن الحياة لا يمكن أن تستقيم إلا بهما، وأن تعطل دور تعطلت الحياة.

ومن ثم فهي أي المرأة ليست نصفاً مشلولاً كما يحلو لبعض المناصرين لقضايا المرأة القول، بل هي جوهر الحياة مع الرجل والشلل إن أصاب أحدهما يصيب الطرفين معاً..

فالدعوة التي نراها موضوعية، هي دعوة الشراكة القائمة على الوعي بالمسئوليات، والواعية بالحقوق والواجبات، فالمرأة إن أصابها الشلل وهي الأم، فإن الشلل سيصيب الأبناء ذكوراً وإناثاً، والمرأة إن أصابها الشلل، فكيف للرجل أن يُنجب ويُنتج ويتحرك ويتفاعل بامرأة مشلولة.

إن القضايا التي كونها الله سبحانه وتعالى في الإنسان ويميّز فيه الشركاء بخصائص عضوية وخلقية لا نملك تغييرها ولا يمكن لقوانين الدنيا أن تحدث هذا التغيير، وتضع كل في موضع الآخر، وعلى الجميع القبول بهذا والتعامل معه على أنه مزايا يتمتع بها كل طرف، وهي في الأصل والمحصلة تفيد الآخر وتجعل حياته أفضل بتفاعل الطرفين والانتفاع بما لدى كل طرف باعتبار الشراكة التي تتجاوز المشاركة وتقفز على المعاني قصيرة المدى ومحدودة الأبعاد،

فهل يتوقف الحديث عن نصف المجتمع، وينتقل الحديث إلى المجتمع الموحد بدائرة فعل واحدة، وهل يدرك الناس لماذا وضع الله سبحانه وتعالى اليتيم في وضع خاص، ألم يكن ذلك لافتقاد اليتيم رعاية كاملة يقوم بها طرف الشراكة، واليتم حالة إنسانية يقر بها المجتمع كله، فهل يريد هؤلاء القائلون بأن المرأة نصف المجتمع، وهو نصف غير فعال أن يعيش المجتمع حالة يتم دائمة..

إن علينا وعلى الذين يتحلقون على طاولات الحوار أن لا ينجروا وراء المصطلحات والمفاهيم وأن يعملوا عقولهم في كل ما يخدم هذا الوطن ويؤدي إلى تماسك نسيجه الاجتماعي، والبعد عن كل ما يؤدي إلى الفصل والتمييز جريا وراء مكاسب في ظاهرها الرحمة وفي باطنها ومن قبلها العذاب،

والله من وراء القصد،،،

القادم المجهول

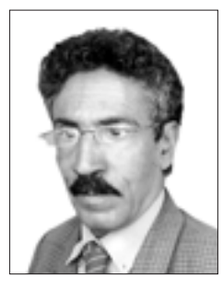

عمر كويران

كلما أبعدت النظر إلى ما هو أبعد زاد خوفي مما يخفيه القادم بمجهول ملحقه من عطايا في حسابات الزمن وما سيسفر عنه من منغصات في طي ما يحمله جيل ذلك الوقت من عدم مبالاة وانعدام قدرة على مواكبة المستقبل بسجله الحافل بكل المفاجآت التي لا يستطيع هذا الجيل التعامل مع الجديد في هذا السجل .. وكم أخاف أكثر حين أقيس مجال العلم بتعلم ما هو على رحل المتمني منه وأرى وأسمع ما هو في سطور مدارسنا وجامعاتنا من مسقى غير مؤهل لتطبيع العلاقة مع القادم المجهول فأجد أن المنتظر نظيره مواز لخوف الجميع من هذا المستقبل المشحون بجهل القادمين إليه بمحصل ما لديهم من فهم معكر ومعرفة ساذجة لا يؤمل بمقياس مقدارها وهذا ليس تشاؤما بل حقيقة دامغة في نهج الممتلك لزاد غير مزود بنكهة الأمل ولا منتج الأمان.

تجوب معالم الحاضر فجائع وحالات عدم انسجام مع الواقع بعموم محطاته وتبرز علامات غير واضحة لتضاعف خوفنا من كل خطوة نخطوها إلى الأمام لسياق ما نعيشه من وضع نخاف أن يواكب مسارنا ليعيق كل الأحوال بنفس المعيار الذي سرنا عليه في العهود الماضية حتى وإن كان السعي يمدنا بالطموح الزائد لكنه طموح من غي ميزان .. وعليه نبني جداره من دون قواعد تجيز للبناء الوقوف بصلابة لمواجهة كل المعيقات لأن أساس المشكلة لم يتغير، كما ينبغي للجميع تقنين تغييرها في خضم المطالبة بالتغيير .. فكل واحد يرى فيما يقيس به رؤياه .. ولن نتمكن من الخروج من نفق الظلمة إلا إذا اخترق النور جدار الظلام وتحسسنا دفئه في أعماق عقولنا ربما نلحق قطار الترحال إلى محطة الوقوف الأولى لتسليك فكرنا ومدى معرفة مؤهل دخولنا إلى ذلك المجهول بعد إعادة ترتيب الأوراق في ملف المطالبة بحال يمنحنا ثقة النفس ببعضنا قبل كل شيء ثم الولوج إلى مبتدأ ما نحن بصدده للإفراج عن الضائقة التي بنا كخطوة أولى جميعنا بأمس الحاجة إليها .. بدلا في التريث في المسير بسيرة لم يكن عليها حتى أباؤنا في القدم نحرث في بحر تتلاطم أمواجه بنا بين الحين والحين ولا نجد من ينقذنا من هاوية المعاناة.

الأغنياء بمال الملك من رعاة الأبقار والغنم في عز مكانتهم بيننا بما طاب لهم من نعم.

والفقراء من أهل السقم يتمرعون بين براميل القمائم وميدان الشحاتة .. فيما لم يعد من فئة الوسط إنسان يمكن عبره نتجاوز المحن .. لهذا سيطرت طبقات العلاء ووضعت البقية في الهاوية فكيف نحصل على معلومة القادم وجهل الجهل – جهل بلادنا – ويا قافلة عاد المراحل طوال.

وأن كان بصيص الأمل يراودنا في رحم ما ستفرزه طاولة حوار الوطن في لحمة المبادرة التي ستعزز الطلب وعلم ذلك في غيبية المعلم بما حكم قدره والقضاء والشرق والغرب هم بلاؤنا كل يريد بما له تعكير أجوائنا ونهب ثرواتنا وإخراجنا إلى دهاليز الفتن.

واليمن حبلى والله يخارجنا من تكاليف الولاد.

عن العدالة الاجتماعية وأشياء أخرى

أحمد الكاف

تعتبر العدالة الاجتماعية حجر الزاوية في تحقيق المواطنة المتساوية بل هي أساس متين لبناء مجتمع مثالي موحد متماسك البنيان لذا تعد العدالة الاجتماعية هي أهم أهداف الثورات ومطالب دعاة التغير ولا شك أن أي ثورة من الثورات تقوم أساسا من أجل الشعب والمجتمع وليس من أجل فئة أو جماعة أو غيرها لذا نجد أن العدالة الاجتماعية هي أهم مطلب لدعاة التغيير فثورة 48م كانت بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال قيام نظام دستوري يلبي حاجة المجتمع دستورا كما هي الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر من أهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية.

أما ثورة الشباب فكانت العدالة الاجتماعية أهم مطالبها الأساسية وتحققت ثورة الشباب في التغيير المنشود.

بيد أن مرحلة الوفاق الوطني التي نعيشها اليوم تتطلب منا جميعاً العدالة الانتقالية والتي حددتها المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية بهدف جبر الضرر لضحايا الصراعات السياسية التي تجاوزناها بالحكمة اليمانية المعهودة لنطوي صفحة الماضي ونعوض ضحايا هذه الصراعات عن ما لحق بهم من ظلم ورداً لاعتبار شريحة تضررت سياسياً من اختلاف المختلفين أو ائتلاف المؤتلفين.

فلا ضير من تطبيق قانون العدالة الانتقالية حتى يشعر الجميع بحلاوة الانتماء لهذا الوطن وحتى يسعى الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة والتي فقدها الشعب في الفترات الماضية وكما يتطلب المرحلة اليوم وفاقاً وطنيا وعدالة انتقالية، فإن تحقيق المواطنة المتساوية تتطلب من الجميع تحقيق العدالة الاجتماعية ومن خلال دستور للوطن أرضاً وإنساناً وليس لحزب أو فئة أو جماعة، فالوطن وطن الجميع بكافة شرائحه الاجتماعية وعلينا أن نحقق العدالة الاجتماعية حتى نقطف ثمار ثورة الشباب والتي أجلها سعى الثوار نحو تغيير واقعنا السياسي والاجتماعي أيضاً فالشعب ينتظر من التغيير الحقيقي عدالة اجتماعية تحقق المواطنة المتساوية للجميع وبمختلف ألوان طيفهم السياسي والاجتماعي.

الثورة ALTHAWRAH DAILY

يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388